

## تقرير

## انتهاء عقد «سوكلين» الشهر المقبل ماذا عن العمال؟

ينتهي العقد الموقع مع شركة «سوكلين» الشهر المقبل. حتى الآن لم تتبأخ الشركة آلية تسليمها الاعمال. ووفق ما يقول المكتب الإعلامي التابع لها، فيما باشرت شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» اعمال الفرز والمعالجة بعد تسلمها الاعمال من شركة «سوكومي» في بداية شهر كانون الثاني الماضي. في هذا الوقت يُطرح مصير نحو ثلاثة آلاف عامل في الشركتين اللتين تسلمتا إدارة قطاع النفايات طوال عقدتين من الزمن

## هديك فرغور

### وزارة المالية تفرض ضرائب على تعويضات العمال؟

يواجه العمال حالياً مشكلة من نوع آخر، وبحسب لجنة ممثلي موظفي وعمال «سوكلين»، فإن وزارة المالية تريد فرض ضريبة رواتب وأجور على تعويضات العمال. لذلك، تقدّم العمال بطلب إعفاء من الضريبة لدى الوزارة، مُشيرين إلى أن التعويضات الاستثنائية معفاة بموجب القوانين من الضرائب. الجدير ذكره أنه بحسب «المالية»، فإن تعويضات الصرف من الخدمة المدفوعة وفق القوانين اللبنانية مُعفاة من الضرائب. ويُبرز العمال في هذا الصدد عقداً تحكيمياً موافقاً عليه من قبل وزارة العمل. حاولت «الأخبار» التواصل مع محامي الشركة أندريه يزيك للوقوف على تفاصيل المسألة، إلا أن الأخير رفض إعطاء تفاصيل.

العمال على براءة ذمة عند حصولهم على التعويضات لقطع الطريق على أي شكوى قضائية ضد الشركتين. هكذا انتهت المفاوضات التي استتنت أكثر من 2500 عامل أجنبي، بحسب المعلومات التي وفرها المكتب الإعلامي

استثنى نحو 2500 عامل أجنبي من التعويض (هيلم الموسوي)



للجميع، والذي وعد اللبنانيين في جلسة نقاش عام حول حرش بيروت في أيلول الماضي أنه «سيكون كفيلاً لحماية من أي عبث» وأنه «سيبذل جهده لعدم نقل الملعب البلدي إليه لأن لا حاجة إلى تغيير موقعه». وهو الذي أكد للحضور آنذاك عن قناعته بأن «إقامة بعض المنشآت على أطراف من حرش بيروت من ملاعب ومواقف سيارات هي تشويه للحيز العام» وأنه يعمل على إيجاد بديل لموقع المستشفى الميداني» فهو «ضد تغيير الوجهة الأساسية للحرش المُعدّ لاستعمالها بأي شكل من الأشكال وهو المساحة العامة المتبقية لنا».

نسال وزير الداخلية وقوى الأمن لماذا لم يستطع المتظاهرون الاحتجاج على هذه القرارات سلمياً في نقطة الاعتصام المقررة رغم حصولهم على تصريح علم وخير، علماً أن الدستور يكفل حق الجميع بالتظاهر وإن اختلف الرأي. وهل يحاسب المعتدون؟ وأخيراً نطالب كل المسؤولين باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حرش بيروت من كل تعدّ، لما له من أهمية بيئية واجتماعية، وعلى رأسهم مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ليقروا مرسوماً خاصاً بالحرش يمنع الأعمال كافة في نطاقه ويكرسه متنزهاً عاماً مفتوحاً للجميع، ويكون المرسوم نهائياً، غير قابل للمراجعة أو التعديل من قبل أي سلطة كانت، وبذلك يؤمن حماية الحرج على المدى البعيد وبقائه رئة المدينة الخضراء مهما تمدد العمران أو تبدلت السلطات المحلية أو الدولية.

فهذا المرفق العام ضرورة حيوية، إذ يساهم في تقليص المسافة بين الطبقات الاجتماعية والمجموعات الدينية والإثنية التي ستخرج من تقوقعها للتلاقح في هذا الفضاء العام كمجموعة مواطنين متساوين؛ والتفاعل في ما بينهم في حرش بيروت يساهم في التماسك المدينة المقسمة حالياً حسب هويات طائفية فتبدو وكأنها مجموعة أحياء أو «مُدن» مختلفة متجاورة في قلب مدينة واحدة دون التقاطع أو التداخل. إن حماية حرش بيروت اليوم ضرورة اجتماعية وبيئية، فأبعدوا مشاريعكم عنه!

يتضمن أي منهما من حسم النتيجة لمصلحته، خرج أمس أحد الفريقين الذي نادى منذ يومين بالانفصال عن هيئة التنسيق، ليؤكد في بيان أصدره أهمية العمل النقابي والمطلب الموحد تحت إطار الهيئة، داعياً إلى «ضرورة التزام حفظ حقوق القطاعات والأسلاك من دون إثارة تناقض أو تعارض بين مطالب وحقوق كل أطرافها، وفي هذا الإطار فقط، تعتبر الهيئة الإدارية لرابطة الموظفين نفسها جزءاً من هذه الحركة النقابية الوطنية». الفريق الثاني أصدر بياناً أكد فيه أن الهيئة الإدارية لم تعقد أي اجتماع ولم تصدر أي بيان، وبالتالي فإصدار بيان باسمها هو انتحال صفة يحاسب عليه القانون. ودعا هؤلاء الأعضاء المنتخبين لعقد اجتماع سريع من أجل توزيع المهام وتحمل المسؤوليات تجاه الموظفين.

## برج بيروت



الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية باعتماد التوجيهات التي تتوافق مع هذه الخطة في كل شأن من عملها له علاقة باستعمالات وتنظيم الأراضي».

نسال المجلس البلدي من يحيى الحيز العام إن تغاضيتكم وسمحتكم بالاستثناء وشرعتم التعديت؟ لماذا لا تكملوا تشجير حرش الصنوبر بدل البناء عليه؟ وأين سيلتقي أبناء هذه المدينة إن استمر نهج تقليص المساحات العامة من الحرش إلى الشاطئ إلى الساحات والحدائق؟

نسال محافظ مدينة بيروت لماذا لا يوقف الأعمال ويحمي حرش بيروت من هذه القرارات الجائرة والمخالفة للقانون؟ إذ يحق له رفض أي قرار يتعارض مع القوانين والحق العام، وأعمال بناء المستشفى التي تجرى اليوم مخالفة للنظام الاتفاقي ولكل القوانين التي تحمي حرش بيروت. كيف سمح بهذه التجاوزات، هو الذي ساهم في إعادة فتح الحرش

تفويضها إعلان الإضراب والتصعيد. وفيما الأنظار تنجّه إلى مدى التزام المدارس الخاصة بالتحرك، أعلن المعلمون في المدارس التابعة للبيئة العلمانية الفرنسية أنهم ملتزمون الإضراب. ورأى رئيس نقابة المعلمين نعمه محفوظ أن الاستجابة ستكون كبيرة، ولا سيما من مدارس الشمال وجبل لبنان، نظراً إلى النعمة في صفوف معلمي هذا القطاع الذين لم يتقاضوا غلاء المعيشة حتى الآن. لا إضراب في الإدارات العامة اليوم، إذ ليس هناك هيئة إدارية منتخبة حالياً نبتت القرار، فيما يبدو أن بعض موظفي الإدارة العامة بدأوا حراكاً مستقلاً ظهرت ملامحه الأولى على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال هاشتاغ: # وحدو\_الإداري\_مظلوم، #حراك\_الموظفين\_الإداريين. ومع أن الانتخابات الأخيرة أنتجت فريقين لم

للشركتين، سوكلين وسوكومي. يقول مصدر إن بعض العمال الأجانب رُحّل من دون أي تعويض، بحجة «العمل وفق قانون العمل اللبناني». هذا القانون الذي يستخدمه صاحب العمل للتخلص من المسؤوليات الملقاة على عاتقه تجاه حقوق العمال. عندما سُئل المكتب الإعلامي للشركتين عما إذا كان هؤلاء العمال قد حصلوا على تعويضات أو مساعدات عند تقاعدهم أو إذا ما رُحّلوا، أجاب المكتب بما يأتي:

«إن شركتي سوكلين وسوكومي تعملان وفق مبادئ واضحة محددة، وعلى رأسها استمرارية العمل وفقاً للقوانين اللبنانية المرعية الإجراء. ونود أن نشير في ما يتعلّق بالعمال الأجانب الذين عملوا لدينا، إلى أن قسماً منهم قد انتقل إلى المتعهدين الجدد، وقسماً آخر منهم سينتقل في مرحلة قادمة لدى انتهائنا من أعمالنا، وقسماً آخر سافر لدى انتهاء عقده. كذلك بهيئة أن نُؤكّد أنّ انتقال العمال إلى المتعهدين الجدد هو أمر مفيد جداً لاستمرارية العمل، لكون هؤلاء باتوا يعرفون جيداً طبيعة العمل ومتطلباته، وقد قمنا بدفع جميع مستحقّاتهم بحسب ما ينص عليه القانون اللبناني. أمّا الموظفون الذين لم نتمكن من تأمين انتقالهم إلى المتعهدين الجدد، فقد نالوا أيضاً جميع مستحقّاتهم وفق العمل اللبناني».

هذا الكلام يتناقض وواقع انتقال عمال «سوكومي» إلى المتعهد الجديد، ذلك أن جميعهم من الجنسية اللبنانية، وفق ما يؤكد حمدان. أمّا إذا كان المكتب يعني انتقال العمال الأجانب في «سوكلين» فقط، فهو أمر لم نوضّحه الشركة؛ إذ ترفض الأخيرة التصريح حالياً عما سمته «أمورها الداخلية» في ما يتعلّق بعدد عمالها وغيره من التفاصيل المتعلقة بهم، مكتفية بالقول إنها «لم تُبلّغ بعد بأي قرار يتعلّق بتسليمها الأعمال». تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ عقد «سوكلين» الموقع مع مجلس الإنماء والإعمار تنتهي مدته في آذار المقبل.

تشير أرقام لجنة موظفي وعمال «سوكلين» إلى وجود نحو 700 عامل أجنبي ونحو 1270 عاملاً لبنانياً (يعملون لدى «سوكلين» وحدها)، 307 من العمال اللبنانيين تركوا العمل، فيما ينتظر الآخرون الانتقال إلى المتعهدين الجدد. وبحسب اللجنة، إن عدد العمال الباقين للعمل لدى مجموعة «أفيردا» لا يتجاوز 70 عاملاً وموظفاً. ماذا عن المعدات والآليات التي استخدمتها الشركة طوال فترة عملها؟ هنا، تعود الشركة إلى «العموميات» وتكتفي بالقول إن مصير الآليات والمعدات والمنشآت حددته العقود الموقعّة مع الحكومة اللبنانية، ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار، ونحن التزمنا البنود التعاقدية باعتراف المعنيين، وسنستمر بالقيام بذلك حتى اللحظة الأخيرة. من جهتها، توضح مصادر في «مجلس الإنماء والإعمار»، أن بعض الآليات هي ملك الشركة، لافتاً إلى أنّ العقود الجديدة الموقعّة مع المتعهدين الجدد، سواء في المتن وكسروان، أو في بيروت وبعبداء، تقضي بتحملهم مسؤولية الآليات والمعدات.